

المجتمع المدني وتكريس ثقافة الحوار الحضاري

ناريما بيطيب

طالبة دكتوراه تخصص: سلطة سياسية وحوكمة محلية - جامعة قسنطينة 3

مقدمة:

شهد مفهوم المجتمع المدني تطورًا تاريخيًا تدريجيًا، ترجم ضرورته في حياة الشعوب والمجتمعات، فُكِّس من خلال توسيع حظوظه والاهتمام بمنظوماته وهيئاته ضمن الخطاب التنموي العالمي. وتعد منظمات المجتمع المدني إحدى القنوات المؤسسية التي تدأب على تمكين الأفراد من المشاركة في الحياة العامة بمختلف ميادينها سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، فقد أصبحت اليوم شريكا ثالثا بالنسبة للقطاع الحكومي والقطاع الخاص في مسار التنمية الشاملة.

لذا ونظرا للتطورات والتغيرات المجتمعية الراهنة بات المجتمع المدني محوّلًا ومرتبّطًا بعدة ميادين وفعاليات منها منشد الحوار الحضاري، لغة العصر وسمّة القرن، ومنه سارعت منظمات المجتمع المدني إلى تبيؤاً مهام وتفعيل آليات تعزز بها ومن خلالها الحوار والسلم والتسامح بين الأفراد والشعوب داخليا وإقليميا ودوليا، تماشيا والظرفية الدولية الآتية التي باتت تهدد الأمن المجتمعي بإفرازها لأفكار ومعطيات غير السلم والأمن والحوار والتسامح.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الموضوع المتناول في أن المجتمع المدني وفي أي دولة من المعايير المهمة لدراسة توجه الدولة الديمقراطي، ومدى اعترافها بالتعدد والاختلاف، ومنه بيان دور منظمات المجتمع المدني على اعتبار أنها مؤسسات خدماتية حقوقية في المصاف الأول تستقطب الجماهير والأفراد وتتبنى أفكارهم واتجاهاتهم بسعة أكبر من الدولة .

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الآليات التي تعتمدها منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحوار الحضاري وتعزيز قيم التسامح والسلم بين المجتمعات، من خلال إبراز مكانة المجتمع المدني في المجتمعات العربية عموما والتطرق الى أهم العراقيل التي تحول دون مسعاه. الإشكالية: ستحاول الدراسة الإجابة على التساؤل التالي؛ ما هي الآليات والمكانزمات المؤسساتية المعتمدة من قبل منظمات المجتمع المدني لتكريس ثقافة الحوار الحضاري في المجتمعات العربية ؟

أولا: المنطلقات الفكرية لمفهوم المجتمع المدني: شهد تعبير المجتمع المدني ذيوغًا وانتشارًا هائلين في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وأما من الناحية المفهومية فقد تطورت حيثياته عند الغرب مرتبطة بسياق تاريخي شهد الكثير من التطورات والتغيرات، وقد جاء ملازمًا لوجود الدولة القومية وتطورها، التي قامت أساسًا على إقرار حق المواطنة والمساواة القانونية للمواطنين وشرعية الحكم⁽¹⁾، وقد ارتبط بذلك التطور تشكل ذهنية لها سمات محددة تقبل بمبدأ المجتمع وتؤمن بوجوده المستقل عن السلطة السياسية، وليس مجرد كيان هامشي.

وعليه فالمفهوم ليس مفهومًا حديثًا فجذوره تعود إلى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافطة لاستقراره، ومنه تطور المفهوم تطورًا كبيرًا علي يد هيجل الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة علي العادات والأعراف والتقاليد والدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تُمارس في إطارها شبكة العلاقات السابقة، لكن رغم هذه الجذور التاريخية للمفهوم إلا أن استخدامه بشكل مكثف في أدبيات السياسة المقارنة ارتبط بعقدي الثمانينات والتسعينات وما صحبهما من تطور في اتجاه الديمقراطية⁽²⁾. كان هذا بالنسبة لتاريخية مقتضبة عن ظهور وتطور مفهوم المجتمع المدني، أما من الناحية الاصطلاحية فيعرّف على النحو التالي:

1/ تعريف المجتمع المدني: لغة: تجدر الإشارة بداية إلى أن مصطلح المجتمع المدني مصطلح غربي يلفظ باللغة الفرنسية société civil لذا لا نجد له تعريفًا لغويًا دقيقًا في المعاجم السياسية، والفلسفية والاجتماعية العربية وذلك كونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة نشأ وتطور بنشأتها وتطورها، أما مفردة "société" فهي لاتينية تعني مجتمع أما civil فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني civis وتعني المواطن وليست مشتقة من civilisation كما هو شائع⁽³⁾

اصطلاحاً: تعرّف ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 المجتمع المدني بأنه "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع على مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية" الخ⁽⁴⁾.

أما عبد الغفار شكر فيعرفه بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها، كالحركات الاجتماعية والمنظمات الغير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو ممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها، بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإرادة السلمية للتنوع والاختلافات الفردية وتكريس المواطنة وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية وإضفاء الشرعية الدستورية على النظام الدولاتي... الخ⁽⁵⁾.

وإذا حللنا هذا التعريف نجد أنه يحتوي على ثلاث عناصر:

الطوعية: أي المشاركة الطوعية التي تميز تنظيمات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة.

المؤسسية: التي تشمل مجمل الحياة الحضارية تقريباً فشمّل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولعل ما يميز مجتمعاتنا العربية الحضور الطائفي للمؤسسات وغياب المؤسساتية بوصفها علاقات تعاقدية حرة في ظل القانون.

الدور: والذي تقوم به هذه التنظيمات والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقة التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعيين.

ويشير المجتمع المدني إلى حلبة العمل الجماعي الذي لا يتسم بالإكراه، والذي يدور حول مصالح وأهداف وقيم مشتركة ومتبادلة، من الناحية النظرية، تختلف أشكالها المؤسسية وتتميز عن تلك التي تتبع الدولة، كالأسرة والسوق، مع أن الحدود بين الدولة والمجتمع المدني والأسرة والسوق غالباً ما تكون معقدة وغير واضحة، وقابلة للتفاوض، يضم المجتمع المدني عادة التنوع الشديد من حيث المساحة واللاعبين والأشكال المؤسسية، وتختلف في درجة الرسمية، والاستقلال الذاتي والنفوذ، ويضم المجتمع المدني في أغلب الأحيان منظمات ومؤسسات المجتمع المحلي، والمنظمات والمؤسسات النسائية والمنظمات الدينية والاتحادات والنقابات المهنية والتجارية، وجماعات المساندة الذاتية، التنمية الاجتماعية والاتحادات التجارية، والتحالفات، ومجموعات التأييد والمناصرة⁽⁶⁾.

فالمجتمع المدني هو الإطار الذي تنظّم فيه علاقات الأفراد والجماعات في الدولة، على أساس الحرية، والديمقراطية وهو حصانة للدولة، لما يوفره من فضاءات للمناقشة، والحوار، وإبداء الرأي، واحترام الرأي الآخر، غايته الإصلاح بما يكمل مجهود الدولة ويعرّز روح المواطنة، والمجتمع المدني هو أحد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الأفراد والجماعات في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، بهدف حماية حقوق ومصالح مختلف الفئات والتوفيق بينها بما يضمن أعلى درجة من المساواة⁽⁷⁾.

وتأسيساً لما سبق ذكره نجد بأن المجتمع المدني هو جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة أي أن المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة ولا تستهدف أرباحاً اقتصادية ولكن لها دور سياسي يتمثل في المساهمة في صياغة القرارات من موقعها خارج المؤسسات السياسية.

وبعيداً عن الجدل الفكري بشأن تطور مفهوم المجتمع المدني ومدى ملاءمته للخبرة العربية من عدمه وما هي المفاهيم البديلة، فإن الباحثة تفضل الأخذ بتعريف إجرائي للمفهوم يقوم على مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية للمفهوم يمكن إيجازها فيما يلي:

• تبلور أنماط من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، هذه العلاقات محصلة للتفاعل بين القوى والتكوينات الاجتماعية المختلفة في المجتمع.

- العلاقات والتفاعلات بين هذه القوى والتكوينات تندرج في ثلاثة أشكال رئيسية: التعاون والتنافس والصراع، وكلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس وعلى أساس الصراع بين قوى وفئات المجتمع المدني فإن ذلك يُعتبر مؤشرًا على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي والعكس صحيح.
- أن أنماط العلاقات في إطار المجتمع المدني تتم في إطار، أو تجري من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية، أي التي ينظم إليها الأفراد بملاءمة إرادتهم الحرة، إيمانًا منهم بأن هذه المؤسسات قادرة على حماية مصالحهم والدفاع عنها.
- هناك عدة مؤشرات لتحليل المؤسسات التطوعية باعتبارها من العناصر الأساسية للمجتمع المدني، من بين هذه المؤشرات: الحجم العددي لهذه المؤسسات، حجم العضوية في هذه المؤسسات، درجة الوعي بالانتماء إلى هذه المؤسسات من قِبَل الأعضاء، درجة الديمقراطية داخل المؤسسات، الوسائل التي تتبعها المؤسسة لتوصيل مطالب أعضائها إلى صانعي القرار، درجة التضامن داخل المؤسسة⁽⁸⁾.
- إن مؤسسات المجتمع المدني تتمتع باستقلالية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، حيث أنها تجسد قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيدًا عن تدخل الدولة. هذه الاستقلالية تقاس بعدد من المؤشرات، من بينها: نشأة مؤسسات المجتمع المدني وحدود تدخل الدولة في هذه العملية، الاستقلال المالي للمؤسسات والاستقلال الإداري والتنظيمي.
- إن هناك عدة أسس لتكوّن وتطور المجتمع المدني، هذه الأسس تتمثل فيما يلي: **الأساس الاقتصادي** حيث يستند وجود مجتمع مدني قوي إلى وجود نظام اقتصادي قائم على أولوية دور القطاع الخاص والمبادرات الفردية. **الأساس السياسي** ويقصد به الصيغة السياسية التي تسمح لمختلف قوى المجتمع بالتعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سلمية ومنظمة، وتعتبر الديمقراطية أنسب صيغة سياسية لتنامي أدوار المجتمع المدني، **الأساس الأيديولوجي** ويتضمن مختلف القيم والأفكار والأيديولوجيات السائدة لدى القوى والفئات في المجتمع. وأخيرًا **الأساس القانوني** وتجسده الدولة، وجوهره المساواة في الحقوق والحريات بين مختلف المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو المذهبية.
- أن المجتمع المدني عملية دينامية مستمرة، تخضع لمنطق التغيير بالمعنيين السلبي والإيجابي، ومصادر التغيير قد تكون داخلية أو خارجية، قد تساهم في خلق قوى وصراعات جديدة في المجتمع.
- على الرغم من الاستقلال النسبي الذي يتمتع به المجتمع المدني عن الدولة إلا أنه يوجد دائمًا في إطارها لذلك فإن تحليله يجب أن يتم في إطار تحليل الدولة باعتبارها الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني من جانب، وأداة للتعبير عن مختلف قوى وفئات المجتمع المدني من جانب آخر، وأن قوى ومؤسسات المجتمع المدني تؤثر في السياسات والقرارات التي تتخذها الدولة بعدة طرق من جانب ثالث⁽⁹⁾.
- وقد تم الاتفاق بين الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع على أن المؤسسات التالية تدخل ضمن منظمات المجتمع المدني، وهذه المؤسسات والتنظيمات هي:

✓ التنظيمات النقابية والاتحادات المهنية

✓ منظمات حقوق الإنسان

✓ تجمعات أساتذة الجامعة

✓ الأحزاب السياسية (هناك من الباحثين من يعتقد بأنها لا تقع ضمن مؤسسات المجتمع المدني)

✓ الجمعيات الدينية

✓ جمعيات تنمية المجتمع (لجان الأحياء، اللجان النسوية..)⁽¹⁰⁾.

رغم تعدد واختلاف تعريفات المجتمع المدني بين الفكر الغربي الذي أصّل للمفهوم والفكر العربي الذي بات يستحدث منطلقات فكرية تتم عن تجربة فنية في الميدان، فإن معظمها يركز على أركان أساسية يستند عليها في وجوده ويمكن تلخيصها فيما يلي⁽¹¹⁾:

الفعل الإداري الحر الطوعي: فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده، ولذلك فهو يختلف عن "التنظيمات العائلية" كالأُسرة والعشيرة والقبيلة، ففي التنظيمات العائلية لا يملك الفرد حرية اختيار عضويته، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث، والمجتمع المدني يختلف عن

الدولة، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم وينظم الناس طواعية إلى تنظيمات المجتمع المدني من اجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية، خاصة أو عامة.

التنظيم الجماعي المؤسسي: فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات المستقلة عن الدولة، كل تنظيم فيها يضم أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها، وهذا التنظيم سواء كان رسمياً أو غير رسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموماً، فالمجتمع المدني هو أجزاء المنظمة من المجتمع العام.

قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين: وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني⁽¹²⁾.

هنالك أربعة معايير حددها المفكر "صامويل هنتجتون" وهي معايير اكتساب درجة المؤسسة بالنسبة للمؤسسة، يمكن من خلالها تبيان مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما من منظمات المجتمع المدني وهي:

القدرة على التكيف: يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، وهناك ثلاثة أنواع من التكيف: التكيف الزمني، التكيف الجيلي، التكيف الوظيفي⁽¹³⁾.

الاستقلال: بمعنى ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها. **التعقيد:** يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من جهة، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من جهة أخرى.

التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، مما ينجر عنها الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة تعود غالبها إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة (وهذه النقطة تسود في معظم الدول العربية)⁽¹⁴⁾.

2/ حوار الحضارات: يعتبر حوار الحضارات ضرورة إنسانية تميز طبيعية الحياة التي ترى وجوب الانفتاح على الثقافات الأخرى، ولكن لا بد من ملاحظة ضرورة، في أن هذا الانفتاح يجب أن يتم وفقاً لسيادة قيم الحق والخير والتسامح، لما فيه من مقومات أساسية لحياة المجتمعات البشرية، من جانب، ولسعادة هذه المجتمعات من جانب آخر وبالضرورة يجب أن يكون العدل والمساواة بين الناس السند الفكري للقواعد التي تنظم حياة هذه المجتمعات البشرية، الأمر الذي من شأنه أن يبرز الجانب الإيجابي لتيار العولمة، وتأسيساً عمى ما سبق يعتبر حوار الحضارات مشروعاً ناجحاً، إذا ما أحسن استثماره يمكن أن يكون له مردود إيجابي متعدد النواحي على حياة الأمم والشعوب. وخاصة العربية منها، فمن ناحية تشعر الأمة بموقعها الريادي على الساحة العالمية، وبالمكانة التي يجب أن تتصدرها بين الأمم، ومن ناحية أخرى يرفعها إلى مستوى المسؤوليات الكبرى. وهو أمر ضروري لحل المشاكل التي تبدو مُعقّدة بسبب غياب الأهداف الكبرى السامية⁽¹⁵⁾، ويعد حوار الحضارات ملمحاً تاريخياً ممتداً عبر التاريخ البشري، حيث تفيد قراءة التاريخ أن هنالك قدراً من الحوار بين الحضارات البشرية المتعاقبة زمنياً ومكانياً، والهادفة إلى تعزيز التعارف، والتواصل والتفاعل الإيجابي بين الشعوب والأمم.

أما بالنسبة لمفهوم **ثقافة التسامح**؛ فالتسامح مرتبط بالاحترام والقبول والتقدير الثري للثقافات المتعددة والمتنوعة وللصفات الإنسانية، ومختلف أشكال التعبير وطرق الممارسات البشرية في الحياة بكافة أوجهها، وقبول ذلك وتفهمه ويتعزز ذلك بالمعرفة والانفتاح والتواصل، وتدعيم حرية الفكر والضمير والمعتقد، فالتسامح هو الانسجام في ظل الاختلاف، وهو ليس فقط واجباً أخلاقياً بل هو أيضاً مطلب سياسي وقانوني ما يحقق ثقافة السلام عوض ثقافة الحرب.

ثانياً: آليات المجتمع المدني نحو تحقيق قيم الحوار الحضاري:

تعتبر الدعوة إلى الحوار سمة بارزة ومتجددة في هذا القرن، وكأنما أدرك العالم بعد اكتوائه بلظى حروب عالمية مدمرة أن البشرية لا تستطيع أن تتحمل حروباً أخرى بعد أن حصدت ويلات كثيرة أسهمت في تفاقم المشكلات الجوهرية الكبرى التي ظل يعاني منها كل من الغالب والمغلوب، لذلك بادرت جهات ومؤسسات كثيرة في العالم إلى تبني الدعوة إلى الحوار أملاً في الالتقاء على مبادئ موحدة وقواسم مشتركة بين أتباع مختلف الحضارات تكون كفيلاً بفتح الطريق للتفاهم والتعاون والتعايش⁽¹⁶⁾. إن التقاء الحضارات معلم من معالم التاريخ الحضاري

للإنسانية، وهو قدر لا سبيل إلى مغالبتها أو تجنبه، وقد تم دائما وأبدا وفق هذا القانون الحاكم التمييز بين ما هو مشترك إنساني عام وبين ما هو خصوصية مجتمعية حضارية.

وبتصاعد الأصوات المنادية بأحقية منظمات المجتمع المدني من ولوج عالم حوار الحضارات، كان لها ذلك، بعد أن كترت آليات وميكانيزمات مؤسساتية دأبت بها إلى ترسيخ معالم الحوار بين الفرقاء، وتحسيد "شعار الأسرة البشرية ضمن مضمار التعايش السلمي"، وعليه تقترن هذه الآليات بـ:

آليات على المستوى الداخلي: وتتم من خلال :

- تنظيم حلقات دراسية تناقش موضوع التسامح والحوار الحضاري،
- تدعيم ثقافة السلم والتسامح في الدولة؛ لأن ركيزة الصراع السلمي من أسس منظمات المجتمع المدني فأى صراع بين هيفاته يجب أن يدار بالأساليب السلمية ويتجنب أساليب العنف والإرهاب.
- محاربة جميع أشكال التعصب بتمجيد التنوع والاختلافات، وتعزيز التسامح والتفاهم بين المجتمعات وداخلها ومجاهمة أفكار التمييز والتحيز وتثبيت الاحترام والتقدير إزاء الثقافات والتقاليد الأخرى⁽¹⁷⁾.
- الاستعانة بوسائل الإعلام والاتصال في الاضطلاع ببناء وتسيير التحوار والنقاش بصورة حرة ومفتوحة في نشر قيم التسامح والسلم.
- تعزيز حقوق الإنسان ومنع انتهاكاتها.
- المواءمة والمزج بين النوادي والنقابات ودور الصحف والاتحادات والأحزاب، وتأكيدها روابطها نحو توعية الأفراد والمجتمع بمفهوم حقوق الإنسان، بالنظر إليها كمنظومة متكاملة من الحقوق والحريات لا تقتصر على الحقوق المدنية والسياسية فقط بل تتضمن أيضا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأنها حقوق متأصلة في طبيعة البشر أساسا،
- إحياء ثقافة السلام واللاعنف من خلال الالتزام بترسيخ القيم والتقاليد والعادات والتصرفات التي تستند إلى احترام الحياة والشخص البشري ك مطلب أساسي، وتكريس حقوقه ونبذ العنف وتحقيق المساواة بين كافة الأفراد واحترام حقوق الإنسان والعدل والتضامن والتسامح والتصدي للتمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، وقبول الاختلاف وتحقيق التفاهم بين الأمم والدول والمجموعات العرقية والدينية والثقافية وتعزيز ثقافة السلم⁽¹⁸⁾.

على مستوى الدولة:

- دعم ضمان العدل وعدم التحيز في التشريعات وفي إنفاذ القوانين والإجراءات القانونية والإدارية.
- تدعيم الدول نحو المصادقة على الاتفاقيات الدولية القائمة بشأن حقوق الإنسان والتسامح والتعايش السلمي بين المجتمعات.
- تكريس منطلقات الانفتاح والتضامن والتسامح في المدارس والجامعات عن طريق فحوى مناهج التعليم ومكونات المنظومة التربوية.

على المستوى الدولي:

- تحقيق الوثام بين منظمات المجتمع المدني، سواء إقليميا أو دوليا، وإلقاء النظرة على جوهرية التعدد الثقافي الذي يميز الأسرة البشرية، وضرورة إيجاد صيغ توفيقية تنشُد السلم والسلام.
- الترحيب بالنقاشات على المستوى المؤسسي الدولي لتقييم خيارات تعزيز المجتمع المدني في مجال الحوار الحضاري على الصعيد الإقليمي والدولي.

ثالثا: القيود والعراقيل التي تحد من عمل منظمات المجتمع المدني: يعد النزاع بين النظم السياسية العربية ومؤسسات المجتمع المدني حول دورها السياسي مؤشرا على أن مسألة تنظيم الحدود والاختصاصات في المجال العام ما زلت مسألة غير محسومة في الواقع السياسي العربي لكون البناء المؤسسي للدولة من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى حديثة التكوين والمرجعية، وبالرغم من التجديد المتعمد والمستمر من جانب الكثير من الدول لإخضاع المجتمع المدني وإفشاله (فضلا عن أن التمويل الأجنبي قد أثر على أداء بعض مؤسساته)، بحيث جعلها تهم بقضايا ثانوية ضمن أحداث تابعة، فإن المجتمع المدني مازال يلعب دورا سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وحضاريا، سواء فيما يخص القضايا الداخلية أو القضايا الوطنية والقومية المصرية التي تتعلق بشؤون المواطن في الأساس الأول، غير أن دور المجتمع المدني يظل دون

المستوى المطلوب نتيجة تأثير قرارات الأنظمة السياسية العربية حتى الآن، وهو ما يفرض على مؤسسات المجتمع المدني تطوير بنيتها والبحث عن ميادين ووسائل جديدة من أجل الحصول على التأثير الهادف لفرض مطالب مؤسسات المجتمع المدني على النظام السياسي⁽²⁰⁾.

إن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الدول العربية مازالت مهزوزة تسعى فيها الدولة إلى الاستحواذ والسيطرة والاحتواء للمجتمع المدني، واتخاذ غطاء ممارساتها السياسية الدكتاتورية في مقابل ردود فعل اجتماعية تشكل خطراً على الوحدة الوطنية، مما ورث العداء والصراع بين الطرفين ليعبر عن أزمة عميقة تعيشها المجتمعات العربية⁽²¹⁾. ومن منطلق تعزيز مبادئ التسامح والسلم في المجتمع وبين المجتمعات العربية، لازالت منظمات المجتمع المدني تعاني من عديد الصعوبات والعراقيل التي حادت دون صبورها وسعيها نحو تكريس مسار الحوار الحضاري السياسي، نوحزها فيما يلي:

القيود القانونية والتنظيمية:

- وتبرز في المشكلات المتعلقة بين المجتمع المدني والدولة فقد اقترن ميلاد وظهور المجتمع المدني بنشأة وظهور الدولة فبرغم من كون المجتمع المدني مستقل عن الدولة، إلا أنهما متلاحمان ومتحدان في خدمة الصالح العام، وفي هذه الحالة لا يواجه المجتمع المدني أية مشاكل، لكن في حالة هيمنة الدولة عليه يبرز المشكل الحقيقي، والذي تعاني منه الدول العربية بشكل عام حتى بعد دخولها في مرحلة التعددية (الشكلية)، من خلال تدخل الدولة في نشاط منظمات المجتمع المدني وجعله تابعا لها ماديا، إضافة إلى محاولة تسييسه ما أدى إلى انخيار هذا المجتمع وتقلص فعاليته وجدواه.

- جدار السلطة البيروقراطية: وما تفرضه من قيود وعراقيل إدارية، إذ يسعى البيروقراطيين إلى خدمة المصالح الخاصة دون العامة، فتتشكل بذلك جماعات ضغط والذين يحركون آليات وأدوات السياسة وفق لما يخدم مصالحهم الخاصة.

- للمجتمع المدني علاقات ضعيفة جداً مع الحكومات ولا يعرف آليات التعامل والتعاطي معها، ولا يضع خطط مشتركة للتنسيق أو تبادل المعلومات أو مناقشة الاهتمامات، كما أنه لا يهتمّ عموماً بكيفية جعل نفسه مسؤولاً أمام الحكومات والممولين والمستفيدين من أنشطته.

- غالباً ما تشكّل روح التطوع حاجة ماسة في منظمات المجتمع المدني لكن الواقع العربي يبيّن أن منظمات المجتمع المدني لا تبذل الجهود اللازمة لجذب المتطوعين وتشجيع مشاركتهم، فأصبحت منظمات أهلية ميسّسة تدخل السياسة فيها، ساحمة بتأثير مفرط للسياسة على عملها مما يؤدّي إلى انشقاقات ومشاكل داخلية متكررة.

- تناضل منظمات المجتمع المدني لتحديد مساحة لنفسها ولكنها تفتقر إلى القدرة للاستفادة من التنوع والتعدد في المجتمعات العربية، فنادراً ما تتأثر المجتمعات العربية بمنظمات المجتمع المدني النخبوية الطابع والبعيدة عن الاحتياجات الحقيقية للشعب، وهذا الأمر يرافقه واقع أن أغلبية منظمات المجتمع المدني ليست منظمات عضوية.

- قلة شبكات أو أجهزة التنسيق بالنسبة للمجموعات المختلفة العاملة في مجالات متشابهة في المنطقة أو داخل البلدان من أجل تسهيل النقاشات أو معالجة الاحتياجات المشتركة.

- إن الشبكات والعلاقات بين القطاعات داخل البلدان أو خارجها محدودة جداً. وتؤدي المنافسة بين المنظمات العاملة في البلد نفسه القطاع نفسه إلى تكرار الجهود والأنشطة المستهدفة.

القيود الاقتصادية والاجتماعية:

- تزامن ظهور المجتمع المدني في الدول العربية بظهور التحولات الديمقراطية وصعوبات النظام الاقتصادي ما ينتج عنه انعكاسات سلبية على المجتمع، وعليه فإن لم يكن المجتمع المدني قوي وواضح وسليم سيصعب عليه العمل وسط هذه الأجواء⁽²²⁾.

- غياب الحس المدني: إذ تحتاج العملية الاجتماعية الرامية لترسيخ الحوار الحضاري الهادف والبناء إلى تنمية قيم المجتمع المدني وترسيخ هذه الثقافة بين الفئات المجتمعية، وهذا الأمر لا يتم بطريقة آلية وإنما يحتاج إلى مجهودات واعية تسعى لتحريك هذه القيم والمحافظة عليها.

- لا تعكس منظمات المجتمع المدني درجة الاختلاف بين شعوب المنطقة، ففي العالم العربي اعتراف متواضع بحقوق الأقليات فوجد دراسات وفعاليات قليلة بل ونادرة حول هذه الحقوق الدينية والأثنية واللغوية والجنسية.

- انتشار قيم اللامبالاة والأنانية: إن من الأمور المقلقة في تجربة المجتمع المدني العربي، هو ظهور وانتشار قيم الأنانية السخرية، النفور، اللامبالاة وعدم الرغبة في المشاركة، وهذا يعني أن المواطن لا يرغب في أن يكون له أي أثر أو دور في تسيير أمور مجتمعه، وهذا راجع إلى:

✓ الحرص على المصلحة الذاتية

✓ الخوف من فقدان استقلالته الفردية

✓ عدم الرضا على النتائج المقدمة من طرف النظام ومن طرف المجتمع المدني بالتحديد.

رابعاً: ترسيمات رؤيوية لمستقبل منظمات المجتمع المدني ومسمى الحوار الحضاري في المجتمعات العربية:

إن دولة مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي وقف عائلاً أمامها في أداء وظيفتها، لذلك هذه مجموعة من الوسائل السياسية، القانونية، الاجتماعية، الاقتصادية، تعمل مجتمعة على نمو وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني وتعمل على تمكينه من تحقيق أهدافه وتمثل هذه الوسائل في:

الوسيلة السياسية: إن ترسيخ الممارسة الديمقراطية الفعلية يعتبر من العوامل الأساسية لتقوية المجتمع المدني، على مستوى المؤسسات المجتمعية، فأغلب الدول العربية تفرض رقابة على تأسيس الجمعيات، ثم رقابة على نشاطها، ليلها التدخل في قراراتها وهذا ما يخلق توتر وعدم الثقة بين الدولة والجمعيات.

إن حرية التعدد السياسي والفكري وحرية إقامة المؤسسات المجتمعية واحترام مبدأ التداول على السلطة والرقابة السياسية عليها واحترام حقوق المواطنين وحريةهم، كلها تعمل على تقوية مؤسسات المجتمع المدني، وهو بدوره يعمل على تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم، ومنه التمتع بقدر أكبر من الحرية والضمانات القانونية التي تسخر لمنظمات المجتمع المدني الفضاء المرن بما يتوفر من مقومات ومرتكزات تدأب على تدعيم حظوظ ومساعي هذا الأخير في مجال تدعيم عناصر التواصل الحضاري، والتفاعل الإنساني والثقافي بأسس الحوار القائم على الاحترام المتبادل، وتقبل الرأي الآخر، ونبذ التفرقة الطائفية والمذهبية، ونشر لغة التسامح والمحبة بين الشعوب.

الوسيلة القانونية: تتمثل في:

• وجود دستور دائم مستفتى عليه من طرف الشعب، يقر التعددية الحزبية وحرية إنشاء الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبمجي الحريات الفردية والجماعية.

• أن تحمي القوانين انتهاك الحريات الفردية والجماعية.

• إن وجود منظومة قانونية قوية وفوق الجميع تعمل على خلق دولة القانون والمؤسسات، وبالتالي تكون صمام أمان للمجتمع والدولة، فهي تنظم العلاقة بينهما ولا تسمح بإشاعة مناخ وفلسفة علاقات سياسية مجتمعة تدفع المجتمع المدني إلى المواجهة مع الدول؛ إن الأنظمة السياسية العربية الرسمية في مجملها لم تصل إلى مفهوم الدولة القانونية الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة المجتمع والدولة هذا ما أخر من بلوغ منظمات المجتمع المدني المكانة المطلوبة وجعل منها مجرد مؤسسات شكلية موسمية دورية الحضور.

الوسيلة الاقتصادية - الاجتماعية: ويقصد بها تحقيق درجة عالية من التطور الاقتصادي والاجتماعي كأساس لا بد منه لخلق المجتمع المدني، ففي الوقت الراهن ينسب المجتمع المدني إلى الدول الغربية الصناعية، لعدة اعتبارات منها أن أول ظهور لهذا المفهوم كان في تلك الدول، إضافة إلى تمتع مؤسسات المجتمع المدني في الدول الغربية بالقوة والتأثير، وهو ما يغيب في التجارب العربية.

ومنه يتم اقتراح بعض الآليات التي تمكن المجتمع المدني ومؤسساته من أن يلعب دوره في مجال الحوار الحضاري والارتقاء بأبعاد تعزيز ثقافة السلم والتسامح داخل المجتمعات العربية وخارجها، ولا يمكن أن يتأتى ذلك بالنسبة للدول العربية وهي لازالت تعاني من ضعف وهشاشة بنية مؤسسات المجتمع المدني لذلك وجب عليها الانطلاق بداية من المستوى التنظيمي المؤسسي لهذه المؤسسات من خلال:

• تأهيل، وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني لتمكينهم من تطبيق أساليب القيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات.

• وضع تصنيف محدد لمهام ومسؤوليات وصلاحيات القياديين في المنظمات لمنع شخصنتها.

- تفعيل دور مكاتب الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظات وتهيئتها للقيام بمهامها من حيث الإشراف والمتابعة والتنسيق والتقييم المستمر لأنشطة وبرامج المنظمات والجمعيات المشرفة عليها. وإيجاد معايير رقابية تتناسب وعمل المنظمات واستحداث أساليب تناسب ووضع آلية للمراقبة ومواكبة التطورات الحاصلة.
- الاستعانة بخبرات المنظمات والجمعيات والاتحادات الأخرى والتي تمتلك خبرة متمامية ومتطورة في هذا المجال سواء داخليا أو خارجيا.
- إيجاد آلية للتواصل والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات والجهات ذات العلاقة⁽²³⁾.
- توفير الدعم المادي وتوزيعه بصورة عادلة وفقا لمتطلبات كل منظمة واحتياجاتها وليس وفقا لاعتبارات شخصية من المانحين على أن تتبنى الجهة المشرفة على عمل تلك المنظمات عملية التوزيع وفقا للدراسات والمعلومات المتوفرة عن كل منظمة.
- البعد عن مبدأ فرض الوصاية من قبل الجهات المانحة للدعم المادي، ووضع الشروط والسياسات الخاصة لإتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني للعمل وفقا لخطةها⁽²⁴⁾.
- إزاحة العراقيل، وتذليل الصعاب التي تحول دون مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع الرجل من منطلق أن النساء شقائق الرجال وأن المرأة نصف المجتمع، دون الاكتفاء بأن تعمل المرأة في سياق المنظمات النسوية فقط، فيكف لنا أن نعمل على تنمية المجتمع والسير قدما نحو التنمية الحضارية الشاملة دون المشاركة الفعلية لجميع الفئات نساء ورجال.
- وجاء تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ليؤكد على ضرورة تهيئة بيئة آمنة ومواتية للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وأكدت الوفود المشاركة على أن حماية المجتمع المدني هي المسؤولية الرئيسية لكل دولة، فتمكينه وحمايته أمران أساسيان للمجتمع الجامع والشفاف والديمقراطي⁽²⁵⁾. الذي يطمح لترقية حوار الحضارات والثقافات.

خلاصة واستنتاجات:

وتصديقا لما تقدم يمكن القول بأن المجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر فيتميز بالاستقلالية، وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ويخطئ البعض حين يذهب إلى أن المجتمع المدني هو مجتمع الفردانية، بل بالعكس إنه مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من التنظيمات المهنية والجمعياتية، وهو مجتمع التسامح، والحوار والاعتراف بالآخر، واحترام الرأي المخالف، والعلاقات في المجتمع المدني أفقية، وليست رأسية أو عمودية مثل العلاقة بين الأجير والمؤجر، أو بين السلطة والمواطن، أو بين الكهنوت الديني والأتباع، وهو بالتالي مجتمع الإبداع في أرحب معانيه.

فالمجتمع المدني هو الضامن لمسيرة التقدم الحقيقي والدائم، وبالعودة إلى الظرفية الآنية التي تعيشها دول العالم العربي من حركات احتجاجية وثورات متتالية كشفت عن الوجه الآخر لقيمة الحوار الحضاري والثقافي، وضرورة تمازج المجتمعات العربية في بوتقة الارتقاء بأسس التعايش السلمي، متجاوزة بذلك كل الممارسات التي تنم عن تصعيد الهوة بينها، ونظرا لأن منظمات المجتمع المدني من الجهات المخولة مؤسسيًا بأن تدعم وتعزز هذا الجانب أصبحت الحاجة إلى إليها قصوى في شكلها المستقل والمتنوع والمتعدد، المفعم بالحوية ضمان للتواصل البناء بين الثقافات والأديان والحضارات.

الهوامش:

1. أماني قنديل، "المجتمع المدني في مصر"، من مؤلف: نازلي معوض (تقديم وتحرير)، الخبرة السياسية المصرية في مائة عام: أعمال المؤتمر السنوي الثالث عشر للبحوث السياسية 4-6 ديسمبر 1999، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001، ص 263.
2. علي الدين هلال و نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000) ص 178-180.
3. عزمي، بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية إشارة إلى المجتمع المدني العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1998، ص 64
4. خير الدين عبادي، "المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990-2010"، رسالة الماجستير، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص، الدراسات الإفريقية، 2011)، ص 47.
5. عبد السلام عبد اللاوي، " دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايي المسيلة وبرج بوعريريج" رسالة ماجستير، (جامعة قاصدي مرياح- ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية، 2010/2011)، ص 18.
6. سانام ناراجي و جودي البشر، المجتمع المدني، ص 01، ضمن سلسلة:
Inclusive Security: Women Waging Peace cannot vouch for the accuracy of this translation.
7. المجتمع المدني في تونس ثمرة وفاق وطني، متحصل عليه من الموقع:
<http://www.almaktabah.net/vb/showthread.php?t=25234>
8. سانام ناراجي و جودي البشر، مرجع سابق، ص 01.
9. أماني قنديل، "تطور المجتمع المدني في مصر في خلال خمسين عامًا"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الخامس للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية تحت عنوان: **التغيير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عامًا**، القاهرة 20-23 أبريل 2003، ص 3.
10. بلعبور الطاهر، " المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، **المفكر**، العدد العاشر، 2006 نوفمبر، ص 123-124.
11. خير الدين عبادي، مرجع سابق، ص 48.
12. المرجع نفسه، ص 49.
13. محمد أحمد برواري، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية**، دهورك: مطبعة زانا، 2007، ص 14.
14. المرجع نفسه، ص 15.
15. البشر التجاني محمد الشايب، " دور الجامعات العربية في تعزيز حوار الحضارات"، **مجلة جامعة السودان المفتوحة**، 2009، ص 110.
16. حسن عزوزي، "الإسلام وترسخ ثقافة الحوار الحضاري في عصر الصحوة الإسلامية"، **ثقافتنا للدراسات والبحوث**، المجلد 6، العدد: 23، 2010، ص 52.
17. صحيفة وقائع، "اليوم الدولي للتسامح"، صادر عن إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة، 16 نوفمبر 2005.
18. فهيمة خليل احمد العبد، "الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني"، الكويت: مؤتمر التوافق السنوي الثالث، هيئات المجتمع المدني (NGO'S) والتنمية الوطنية، 2006، ص 22.
19. إعلان مبادئ بشأن التسامح، اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين، باريس: 16 نوفمبر 1995.
20. "دور وواقع المجتمع المدني"، متحصل عليه من الموقع:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=170966>
21. بن سماعيل موسى، "مشكلة الدولة: الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون"، رسالة ماجستير، (قسنطينة، جامعة منتوري، 2006)، ص 80.
22. عبد الوهاب حميد رشيد، "التحول الديمقراطي والمجتمع المدني مناقشة فكرية وأمثلة عن تجارب الدول"، متحصل عليه من الموقع:
<http://www.A.Isabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=28195>.
23. دليل حول، تأثير دور منظمات المجتمع المدني في محيطها المحلي الوطني، لبنان: جمعية الهيئات الأهلية للعمل المدني، (د، س، ن)، ص 17.
24. المرجع نفسه، ص 18-19.
25. الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، "ملخص وقائع حلقة النقاش التي عقدها مجلس حقوق الإنسان بشأن أهمية تعزيز الحيز المتاح للمجتمع المدني و حمايته"، الدورة 27 البندان 2، 3 من جدول الأعمال، 26 جوان 2014، ص 15.

